الاقتصادية الصباح
العدد 1785 - السنة السادسة
الثلاثاء 11 ربيع الثاني 1435 - الموافق 11 فبراير 2014
Tuesday 11 February 2014 - No.1785 - 6th Year

## «معامل» تعلن عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات «المعامل» بانه قد تم فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة في دورته الجديدة، وذلك اعتباراً من اليوم الاثنين الموافق 10 فبراير 2014، وحتى نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 24 فبراير 2014. وعلى من يرغب من المساهمين في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة مراجعة مقر الشركة خلال أوقات الدوام الرسمية.

جدير بالذكر أن مجلس إدارة الشركة الحالي يتألف من «مؤيد حمد الصالح»، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة، ينوب عنه «مراون أحمد سلامة»، بالإضافة للعضو «محمد علي عبدالرسول» ممثلا عن شركة الصفقة العقارية.

### رغم مرور 14 عاماً على بدء عملها

# اقتصاديون : شركات التأمين التكافلي المحلية تكافح من أجل البقاء

«رويترز» - رغم مرور نحو 14 عاما على بدء عملها في الكويت لا تزال شركات التأمين التكافلي التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تكافح من أجل البقاء ومواجهة المنافسة المحتدمة في سوق مكتظة بأكثر من ثلاثين شركة تأمين محلية وعربية وأجنبية.

وتشكو الشركات التكافلية البالغ عددها 12 شركة مما تصفه «بحرب تكسير الأسعار» التي تمارس ضدها من قبل الشركات التقليدية القديمة التي بدأت نشاطها منذ أوائل الستينات وتمكنت خلال عقود الرخاء من بناء قواعد صلبة من العملاء والاحتفاظ بفوائض مالية كبيرة.

وطبقا لحسابات رويترز المستندة إلى بيانات وزارة التجارة فإن إجمالي حصة شركات التأمين التكافلي العاملة في الكويت من أقساط التأمين المباشرة تبلغ 47.4 مليون دينار بواقع 18.7 في المئة من حجم السوق البالغ 253 مليون دينار في سنة 2012 وهي آخر بيانات رسمية متوافرة.

وفي المقابل تبلغ حصة أكبر ست شركات تقليدية 156 مليون دينار من إجمال الأقساط لنفس الفترة بواقع 61.6 في المئة.

وطبقا لتقرير حديث لبيت التمويل الكويتي فإن صناعة التأمين التكافلي تشهد «معدلات قوية للنمو على المستوى العالمي» تصل إلى 18.1 في المئة خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي مساهمات التكافل في جميع أنحاء العالم إلى 20 مليار دولار في 2014 من نحو 19.87 مليار دولار كما في نهاية 2013.

ورغم أن شركات التأمين التكافلي تحقق في دول عدة نموا مضطردا سواء في الأرباح أو الحصص السوقية إلا أنها تعيش في الكويت ظروفا استثنائية حيث تمنى غالبيتها بخسائر سنوية أو تحقق أرباحا متواضعة وهو ما يضع علامات استفهام حول مستقبلها.

ومن بين شركات التأمين التكافلي العاملة في الكويت هناك شركتان فقط مدرجتان في البورصة.

وتظهر النتائج المنشورة على موقع بورصة الكويت على الانترنت أن شركة وثاق للتأمين التكافلي

### ■ الوهيب: سوق التأمين يتقلص إلى خمس شركات على المدى القصير

عبدالرازق الوهيب

البالغ رأسمالها 11 مليون دينار تكبدت خسائر على مدى عامين قبل ان تتحول لتحقيق أرباح متواضعة في عامي 2011 و2012 وفي التسعة أشهر الأولى من 2013.

وكان الحال مماثلا تقريبا مع الشركة الأولى للتأمين التكافلي المدرجة في البورصة والبالغ رأسمالها 10 ملايين دينار إذ منيت بخسائر في عامي 2010 و 2011 بينما ربحت نحو مليون دينار في 2012 وبلغت أرباحها 178 الف دينار في التسعة أشهر الأولى من 2013.

ولا توجد أرقام رسمية معلنة لنتائج الشركات التكافلية غير المدرجة في البورصة.

ويتوقع عبدالرزاق الوهيب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في شركة «تآزر للتأمين التكافلي» أن يتقلص عدد الشركات التكافلية خلال السنوات المقبلة.

وقال إن السوق قد يتقلص إلى خمس أو ست شركات فقط على المدى القصير «وعندما أقول على المدى القصير أعني خلال خمس سنوات إلى سبع.»

ومنذ نشأة التأمين التكافلي في الكويت لم يعلن سوى عدد محدود من الشركات عن إعادة فوائض تأمينية للعملاء وقد حدث ذلك بمبالغ متواضعة.

وتقوم فكرة التأمين التكافلي على مبدأ التطوع من قبل المشتركين أو حملة الوثائق «العملاء» الذين يلزمون أنفسهم من خلال عقد التأمين بالتحمل الجماعي لأي خطر يمكن أن يلحق ببعضهم.

ويقتصر دور شركة التأمين التكافلي على إدارة أموال حملة الوثائق واستثمارها وهي ملزمة برد «الفائض التأميني» الذي يتبقى في محفظتهم في نهاية العام إليهم عكس الشركات التقليدية التي تستحوذ على هذه الأموال وتعتبرها جزءا من أرباحها.

وعبر حسين العتال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الأولى للتأمين التكافلي وهي احدى شركات مجموعة بيت التمويل الكويتي عن فخره برد بعض الفوائض التأمينية للعملاء نافيا أن يكون هذا الرد «رمزيا.»

وقال إن الشركات عادة لا توزع فائضا تأمينيا لوجود عجز في محفظة المشتركين تموله من خلال قرض حسن لهذه المحفظة ما يعني تسجيل خسائر للمساهمين.

وتؤكد شركات التأمين التكافلي أن المنافسة الشديدة في السوق الكويتي من الشركات التقليدية والخليجية والعربية والأجنبية لا تصب في صالحها.

واعتبر سعد مكي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة التكافل الدولية الكويتية أن شركات التأمين التكافلي تتعرض «لحرب من تحت الطاولة» من قبل الشركات التقليدية بهدف إضعافها واخراجها من السوق.

وقال «يجب أن أتنافس معك في «جودة» الخدمة ولا أتنافس معك في السعر.. لأنه في النهاية أنا وأنت نبيع نفس الخدمة.»

### ■ العتال: الشركات لا توزع فائضاً تأمينياً لوجود عجز في محفظة المشتركين

حسين العتال

علي البحر

وانتقد مكي حرب الأسعار قائلا «عندما يتم كسر الأسعار فهذا ليس في صالح العميل ولا الشركات.. هذا التنافس يضر بصالح العميل لأنه من غير المنطقي أن تبيع سلعة بأقل من تكلفتها.»

ويتفق العتال مع مكي في تأثير حرب الأسعار على القطاع قائلا «إن عدم وجود هيئة للرقابة والإشراف «على سوق التأمين» فتح الباب واسعا أمام المنافسة السلبية.. أسعار اليوم لا تسمن ولا تغني من جوع.. الأسعار الموجودة محروقة جدا.»

وأكد العتال أن بعض الشركات تقبل حاليا تأمين بعض القطاعات بواقع 0.5 في المئة من قيمة الأصل بينما كانت النسبة أربعة في المئة سابقا.

ويرى الوهيب أنه لا مبرر منطقيا لهبوط الأسعار بهذا الشكل الكبير. وقال «نحن نسير عكس العالم وهذا قلل من هامش الربح للشركات.»

لكن الدكتور علي البحر المدير العام لشركة الكويت للتأمين وهي أول شركة تأمين تقليدية تأسست في الكويت يدحض فكرة حرب الأسعار ملقيا باللوم على الشركات التكافلية ذاتها.

وقال البحر إن نموذج عمل شركات التأمين التكافلي «ليس خاطئا لكن الخطأ في التطبيق.. والخطأ في التطبيق ناتج عن أن المصاريف التشغيلية العالية لم تتناسب مع الإيرادات.»

وأضاف البحر «دائما وأبدا أساس الربحية مبني على تقليص المصاريف وتعظيم الإيرادات والشركات التي لم تستطع تحقيق أرباح وتوزيعات للمساهمين لم تستفد من هذه القاعدة الأساسية للعمل التجاري.»

### ■ البحر: الخطأ في تطبيق ناتج المصاريف التشغيلية هو سبب تراجع القطاع

ونشأت الغالبية العظمى من الشركات التكافلية قبيل الأزمة المالية العالمية بقليل في ظل مناخ متفائل بالارتفاع الهائل في أسعار النفط وزوال خطر النظام البعثي في العراق وفي ظل وجود سيولة عالية لدى المستثمرين.

لكن وقع الأزمة في عام 2008 على هذه الشركات في الكويت كان صادما لحداثة نشأتها وضآلة رأسمالها وعدم وجود احتياطيات مالية لديها.

وقال البحر «لما حصلت الهزة في 2008.. تفاجأت هذه الشركات أنها لم تكون احتياطيات كافية للتحوط من الأزمة المالية وبالتالي وضعت نفسها في وضع حرج.»

وقال الدكتور عبدالحميد البعلي رئيس قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون الكويتية العالمية إن «مؤسساتنا المالية الإسلامية تدفع ضريبة فساد نظام عالمي لا دخل لها فيه.. لكن هذا ليس عذرا.»

واستدرك البعلي قائلا «لو انتظرنا إلى أن يوجد رأسمال قوي «يقود الشركات التكافلية» لما وجدت الفكرة أصلا على أرض الواقع .. أنت لا تختار أحسن الحلول وإنما أخف الضررين.»

لكن مراقبين يقولون إن كثيرا من الشركات التكافلية التي نشأت في منتصف العقد الماضي لم يكن هدفها الحقيقي ممارسة النشاط التأميني وإنما ممارسة النشاط الاستثماري تحت مظلة شركات التأمين للابتعاد عن الرقابة الصارمة التي يمارسها البنك المركزي والجهات الرقابية على شركات الاستثمار.

### ■ مكي: نتعرض لضرب من تحت الطاولة بهدف الخروج من السوق

سعد مكي

يقول الوهيب «جرت الرياح بما لا تشتهي السفن.. دراسات الجدوى الأولية كان مفروضا أن تقدم بشكل أوضح.. وأن تكون واقعية. ولو كانت واقعية لما حدث ما حدث.»

ويضيف أن الهدف الأساسي لمؤسسي شركات التأمين التكافلي هو الاستثمار وقد مارست هذا النشاط فعلا. وألقى باللوم في ذلك على مجالس إدارات الشركات وليس الإدارات التنفيذية التي اعتبر عملها «فنيا.»

أما مكي فيرى أن كثيرا من الشركات التكافلية نشأت بهدف «توظيف الأموال لا أكثر ولا أقل.»

وقال «لا تؤسس شركة لمجرد أن عندك فائضا ماليا.. وتأتي فيها بأناس غير مؤهلين يشتغلون على الاستثمار أكثر من الأمور «التأمينية» الفنية.. في حين أنت نشاطك تأميني.. هذا سبب الضعف في بعض الشركات.»

وأكد البعلي أن كل الكوادر العاملة في شركات التأمين التكافلي أتت من حقل التأمين التقليدي وبالتالي فهي في حاجة إلى عملية «تطوير» حتى تستطيع ممارسة التأمين التكافلي على أسسه الصحيحة مشيرا إلى ضرورة وجود معاهد ومراكز تدريب وأقسام جامعية متخصصة في التأمين التكافلي. وفي ظل التنافس الشديد بين الشركات وضيق السوق تلجأ شركات التأمين التكافلي إلى قطاعي السيارات والقطاع الطبي لأنهما يوفران لها أموالا سائلة تحتاجها لكنهما في الوقت نفسه يرتبان عليها مخاطر كثيرة.

وتشكو شركات التأمين التقليدي والتكافلي في الكويت من إلزام القانون لها بإصدار وثائق تأمينية للسيارات «ضد الغير» بسعر محدد يبلغ حاليا 19 دينارا فقط ويوجب عليها تحمل الأخطاء التي يرتكبها العميل دون حد أقصى. وتطالب الشركات بتعديلات تشريعية في هذا الصدد.

وقال العتال إن «الدولة تفرض علينا التعامل بوثيقة «تأمين السيارات ضد الغير» بمبلغ 19 دينارا بينما الأحكام القضائية تصدر علينا بمائتي ألف «دينار».»

وقال مصدر تأميني رفض الكشف عن هويته إن كثيرا من الشركات التقليدية والتكافلية تتعمد تأخير دفع التعويضات لعملائها للاحتفاظ بالسيولة لديها لأطول فترة ممكنة في ظل ما تعانيه من غياب التدفقات النقدية وشح التمويل.

وتقول كثير من شركات التأمين التكافلي إن حرمانها من المنافسة في قطاع النفط بسبب عدم إدراجها في البورصة أضعف موقفها أمام الشركات التقليدية القديمة دون مبرر. وتضيف أن مؤسسة البترول الكويتية تشترط للتأهل للتنافس على مشاريعها أن تكون شركة التأمين مدرجة بالبورصة.

وقال الوهيب إن منع الشركات التكافلية من القطاع النفطي لا يعود لقصور فيها «لأن شركات التأمين مجتمعة بأموالها واستثماراتها غير قادرة أن تغطي 20 في المئة من أي مصفاة.. لأنها مبالغ هائلة.. ولذلك فإن الاعتماد على إعادة التأمين.»

وتعتمد الشركات الكويتية بشكل كبير لا سيما في العقود النفطية على شركات إعادة التأمين الأجنبية التي تتحمل العبء الحقيقي لأي تعويضات يمكن دفعها.

وأضاف الوهيب «ما هو الخطر الواقع على الشركة التي تعطيها الشغل.. انه صفر. «الصفقة» كلها تؤخذ وتعطى لمعيد التأمين وهو الذي يرتب كل شيء.»

لكن البحر يقول «لا توجد أي قطاعات مغلقة على أي شركة تأمين في الكويت.. القطاعات مفتوحة للجميع.»

## « الدولي » يبرم عقد خدمات تمويلية مع « أم القرى » للخدمات التعليمية

جانب من توقيع العقد

كشفت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي / انتصار السويدي عن توقيع البنك لعقد خدمات تمويلية جديدة مع «أم القرى للخدمات التعليمية» وذلك حرصا من الدولي على تقديم أفضل وأحدث الخدمات والمنتجات المتميزة لعملائه باعتبارهم عملاء متميزون. و قالت السويدي : إن « الدولي» وبموجب هذه الإتفاقية ، سيقدم خدماته التمويلية لأولياء أمور الطلبة الراغبين بالاستفادة من هذا العرض ، لتغطية سعر الكرسي الدراسي لا بنائهم المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة في مدارس هذه المؤسسة التي تبدأ بمرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية المرحلة الثانوية لمدة عام دراسي كامل ، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء بشروط ميسرة وأقساط مرنة . وقالت السويدي:» أن هذه الخدمة التربوية والتعليمية التي يتيحها عقد الخدمات التمويلية الذي أبرمه « الدولي» مع « أم القرى للخدمات التعليمية »هو صورة من مجموعة صور أخري عديدة و متنوعة للدعم الذي يقدمه البنك للشباب بصورة عامة و لشريحة ابنائه الطلبة والطالبات بمختلف المراحل الدراسية بصورة خاصة ، بدءاً بالحسابات المصرفية ذات الاغراض المختلفة التي خصهم بها ، على غرار حساب « الشباب » وحساب « حبوب» و بطاقات « فيزا» مسبقة الدفع ، مرورا بالزيارات الميدانية التثقيفية والتوعوية التي يقوم بها فريقه إلي المدارس والجامعات والمعاهد ، أو تلك التي يستضيفهم فيها في مقره الرئيسي ، و صولا لحرصه على رعاية الفعاليات والأنشطة الطلابية والشبابية المتنوعة ، ودعمها ماديا ومعنويا ، بما في ذلك مشاركته في المنتديات الوظيفية والتدريبية لاستقطاب الخريجين الجدد الراغبين بالعمل فيه ، وانتهاء بحرصة على ضمان تواصله معهم على مدار الساعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي و عبر وموقعه الالكتروني . السويدي التي قالت بأن تقدم وتطور الدول إنما يقاس اليوم بمستوي تعليم أبنائها ودرجة تحصيلهم العلمي ، ثمنت كذلك عاليا الاهتمام الكبير الذي يوليه البنك دائما لأبنائه الطلبة و الطالبات ، وحرصه على تامين مستقبلهم الدراسي و إكمال تعليمهم ، لإيمان و قناعة إدارته العليا بأهمية التعليم ، وبدوره البناء في نهضة ورفعة المجتمعات ، التي لا يمكن ان تتقدم وتتطور إلا بسواعد و عقول شبابها المحصن بالعلم والمعرفة ، ومنها المجتمع الكويتي ، معتبرة أن إلزامية التعليم ، ومحاربة الأمية باتت سمة أساسية من سمات المجتمعات المتقدمة التي تؤمن بأن التعليم حق مكتسب كفلته دساتير العالم لجميع الشعوب والأمم بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم و مذاهبهم و مستوياتهم الاجتماعية والمالية والفكرية ، متمنية على أولياء الأمور الراغبين بالاستفادة من هذا العرض ، مراجعة أقرب فرع للوقوف على تفاصيله و شروطه ، والتأكد من طبيعة المستندات والأوراق الثبوتية التي يتعين عليهم استيفائها للحصول على التمويل اللازم لتغطية كلفة دراسة أبنائهم بسرعة ، وبكل سهولة ويسر .

### تحرك الحكومة للإصلاح الشامل سوف ينعكس إيجاباً على جميع القطاعات

## العمر: تعافي قطاع العقار مرتبط بالمناخ السياسي وتنظيم وزارة « التجارة »

مؤشرات الوزن النسبي

قيمة التداولات

اكد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة المنظومة العقارية فيصل العمر، ان السوق مقبل على تصحيح للاسعار جراء حالة الركود التي تكتنفه مبينا ان الاسباب تتمثل في حالة الاحجام العامة التي أصابت البنوك بشأن منح القروض إضافة الى معظم العقاريين متخوفون من ضبابية السوق في ظل غياب التشريعات التي تعزز من وضع السوق.وأوضح أن تعافي القطاع العقاري يرتبط بشكل وثيق بالمناخ السياسي بالاضافة الي تحرك نواب مجلس الأمة لاتخاذ خطوات جادة لمعالجة جميع القضايا الاقتصادية العالقة مضيفا أن معالجة الملفات العقارية وحسمها في البرلمان سيعيد التوازن للسوق العقاري الذي يحتاج إلى انتعاشة بعد تأثره الشديد بالأزمات الاقتصادية

وقال ان تحرك الحكومة للإصلاح الشامل سوف ينعكس إيجابا على كافة القطاعات لاسيما مشاريع التنمية وطرح مدن سكنية جديدة من شأنها إعادة التوازن للسوق العقاري بتوفير البيوت السكنية لراغبيها، مشيرين إلى أن حالة التأزيم التي شهدتها البلاد خلال الربع الأخير من اوجدت حالة من التراجع في التداولات في ظل اشتعال اسعار العقارات.

وأضاف أن هناك حالة من التفاؤل الشديد بدأت تسود على قطاعي العقار السكني والتجاري مع نهاية العام الماضي مدفوعة بقبول الدولة للتقارير والمقترحات التي تقدمت بها لجنة العقاريين التابعة لوزارة التجارة بالسماح للمطلقات بالحصول علي قرض بنك التسليف وهو ما يعد خطوة إيجابية لإعادة الثقة لدى المستثمر العقاري.ودعا الحكومة الى اتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتفعيل

فيصل العمر

قانون الخصخصة والشركات بما يحقق النمو المطرد لاسيما مع التفاؤل الموجود لدى المهتمين بهذا السوق المهم مشددا على ان الاهتمام يجب ان يوجه إلي طرح المشاريع السكنية ضمن خطة التنمية وضخ السيولة وتوفير التسهيلات الائتمانية في المشاريع الاسكانية لانعاش هذا القطاع الذي يعد احد الموارد الرئيسية للقطاع الخاص.ولم تشهدالتداولات العقارية على الشريط الساحلي أي نشاط خلال الشهر الماضي وافاد العمر ان الوكالات ارتفعت قيمة إجمالي التداولات العقارية وفقا للعقود بقيمة مقدارها نحو 85.9 مليون دينار محققة ارتفاعا بنسبة 27 في المئة عن إجمالي قيمة تداولات العقود في شهر نوفمبر حيث حققت خلال الشهر الماضي حوالي402.7مليون دينار

وافاد العمر لقد ارتفعت التداولات العقارية بالوكالات لشهر الماضي بنحو 21 مليون دينارنسبة ارتفاع81 في المئة مسجلة حوالي 46.5مليون دينار مقارنة بقيمتها البالغة نحو 25.7 مليون دينار

وقد تضمنت قيمة التداولات العقارية الإجمالية ما نسبته 37 في المئة للسكن الخاص متراجعة إلى المرتبة الثانية للمرة الاولى منذ يوليو 2011 حيث انخفضت مساهمتها في شهر ديسمبر مقارنة بحصتها في شهر نوفمبروالبالغة46 في المئة.

وأدى ارتفاع إجمالي قيمة التداولات العقارية بنحو 31 في المئة مع ارتفاع إجمالي عدد التداولات العقارية بنسبة قدرها 11.4 في المئة إلى ارتفاع مؤشرمتوسط قيمة إجمالي الصفقة العقارية سجلت متوسطاً قدره نحو 623 ألف دينار بزيادة ملحوظة بلغت 18 في المئة بنحو 93.6ألف دينار وهي أعلى متوسط سجل منذ أبريل 2011 الذي سجل حوالي529 ألف دينار

المصدر: إدارة التسجيل والتوثيق -وزارة العدل.